الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 5149 | الجمعة | 13 شوال 1446 هـ | 11 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

الإمارات في الصدارة وتحتل المرتبة التاسعة عالميا

الأسواق الخليجية تحافظ على ثقة المستثمرين القوية في مؤشر كيرني "ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر" 2025

الكويت سجلت ظهورها الأول في مؤشر الأسواق الناشئة والسعودية إلى المرتبة الثالثة دوليا

نتائج استطلاع عام 2025 تقدم لمحة عن معنويات المستثمرين في يناير الماضي التي مثلت لحظة انعطاف عالمية

الأداء القوي لدول الخليج يعكس تبنيها لرؤية اقتصادية طويلة الأمد وتطبيقها لإصلاحات تنظيمية متواصلة

الأسواق الخليجية

أسواق الخليج

مليارا دولار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت خلال 2023 وتقديم حوافز استثمارية ضمن "رؤية 2035"

تواصل دول مجلس التعاون الخليجي جذب اهتمام المستثمرين العالميين بقوة، وفقا "لمؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر" لعام 2025 الصادر عن شركة "كيرني". وبحسب نتائج الدراسة التي أجريت في يناير 2025، تواصل الإمارات العربية المتحدة صدارة دول المنطقة، محققة المرتبة التاسعة عالميًا والثانية بين الأسواق الناشئة، لتؤكد مجددًا على مكانتها الرائدة في مجال الاستثمار على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. تليها المملكة العربية السعودية بفارق بسيط مع صعودها إلى المركز الثالث عشر عالميًا، واحتفاظها بالمركز الثالث بين الأسواق الناشئة. في حين سجلت الكويت حضورها الأول في مؤشر الأسواق الناشئة، حيث حلت في المرتبة الثامنة عشرة، مما يدل على تزايد اهتمام المستثمرين في مختلف أنحاء منطقة الخليج.

بعد مرور سبعة وعشرين عامًا على إطلاقه، يوفر مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر رؤية مستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استطلاع آراء قادة الأعمال العالميين حول الأسواق التي يُرجح أن يركزوا الاستثمار فيها خلال السنوات الثلاث القادمة. ويقدم المؤشر صورة عن معنويات المستثمرين في ظل بيئة عالمية تشهد تغيرات مستمرة. إن الأداء القوي لدول الخليج يعكس تبنيها لرؤية اقتصادية طويلة الأمد، وتطبيقها لإصلاحات تنظيمية متواصلة، بالإضافة إلى امتلاكها لرؤى وطنية طموحة تهدف إلى استقطاب استثمارات ذات قيمة عالية في مختلف القطاعات.

يستند إقبال المستثمرين على المنطقة إلى معطيات قوية، فمن المتوقع أن يساهم الاقتصاد الرقمي في الإمارات العربية المتحدة بأكثر من 20% في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2031، وذلك بفضل الاستراتيجيات الوطنية الطموحة ومشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل مشروع قطارات الاتحاد وتوسيع قدرات مراكز البيانات. وفي المملكة العربية السعودية، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 10.4% في عام 2023، في حين يهدف مشروعها "Project Transcendence" بـ بقيمة 100 مليار دولار، والذي يركز على الذكاء الاصطناعي، إلى تعزيز مكانة المملكة كقوة تكنولوجية رائدة في المنطقة. أما بالنسبة للكويت، فقد شهدت زيادةً ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2023، حيث تضاعفت قيمتها لتتجاوز ملياري دولار. ويُعزى هذا النمو إلى الحوافز الاستثمارية الموجهة، والتسهيلات في ممارسة الأعمال، فضلاً عن الجهود المتواصلة نحو تحقيق تنويع اقتصادي أوسع ضمن إطار رؤية 2035.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر مؤشر عام 2025 تحليلات معمقة حول دوافع المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن جاذبية للاستثمار تُعزى بشكل أساسي إلى أدائها الاقتصادي المحلي القوي، وسهولة إجراءات الأعمال فيها، إلى جانب الابتكار التكنولوجي وسهولة الوصول إلى الموارد الطبيعية. وتتماشى هذه المحفزات الاستثمارية مع خطط الإصلاحات في المنطقة، بدءًا من بيئة الأعمال التي تتميز بانخفاض الضرائب والتقدم التكنولوجي في الإمارات، مرورًا بقوانين الاستثمار السلسة ونظام الابتكار المتنامي في المملكة، ووصولا إلى الإصلاحات في الكويت التي تمكّن الشركات الأجنبية من العمل دون الحاجة إلى كفيل محلي في القطاعات الحيوية الرئيسية، بما في ذلك، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية، والطاقة المتجددة.

وفي المشهد العالمي الأوسع، تتصدر كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت على مستوى الأسواق الناشئة، جنبًا إلى جنب مع الصين، قائمة وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث المقبلة.

في هذا السياق، صرّح رودولف لومير، شريك أول في مجلس سياسة الأعمال العالمية، رئيس المعهد الوطني للتحولات، وعضو في شبكة كيرني للاستشراف، "في ظل حالة عدم اليقين والتقلبات السياسية التي يشهدها العالم، فإن قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الحفاظ على زخم المستثمرين ليست محض صدفة، بل هي نتيجة لرؤى راسخة، وإصلاحات جريئة، والتزام جاد بالتحول الاقتصادي". وأضاف: "اليوم لا يبحث المستثمرون عن الفرص فحسب، بل يتطلعون أيضا إلى بيئة تتسم بالوضوح والمرونة التي توفرهما منطقة الخليج بامتياز".

تم رصد معنويات المستثمرين لهذا العام قبل أن تشهد التوترات التجارية تصعيدًا حادًا في أوائل شهر أبريل، إلا أن المؤشرات الأولية كانت تدل بالفعل على تصاعد مخاوف المستثمرين إزاء عدم الاستقرار العالمي؛ حيث تصدر ارتفاع أسعار السلع الأولية وتزايد التوترات الجيوسياسية قائمة التطورات المتوقعة. ورغم حالة عدم اليقين السائدة، ما يزال المستثمرون يمنحون الأولوية للعوامل الأساسية القوية عند اختيار الأسواق، مشيرين إلى أن الكفاءة القانونية والتنظيمية، والأداء الاقتصادي، والابتكار من بين أبرز المحركات الدافعة.

بدوره أوضح إريك ر. بيترسون، الشريك والمدير الإداري لمجلس سياسة الأعمال العالمية في كيرني، والمؤلف المشارك للتقرير أنه رغم الحضور القوي الذي يسجله الشرق الأوسط في التصنيفات العالمية، إلا أن الأسواق المتقدمة هي المهيمنة على التصنيف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وأضاف قائلاً: "يشير هذا إلى مشهد استثماري حيوي ومتنام، حيث لا يقتصر فيه دور المستثمرين على تقييم الفرص المتاحة، بل يمتد ليشمل قراءة المخاطر المتزايدة، بما في ذلك البيئات التنظيمية التي تشهد صرامة بشكل متزايد، مدفوعة بموجة من السياسات الصناعية الهادفة إلى تعزيز المرونة الداخلية والأمن القومي."

بعد ارتفاع الإيرادات إلى 167 مليون دولار خلال الربع الأخير من 2024

عمومية "القابضة المصرية الكويتية" توافق على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع 14 % نقداً و5 % أسهم منحة

لؤي جاسم الخرافي: عام 2025 نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من النمو والتوسع الانتقائي

جون روك: إستراتيجية طموحة تهدف إلى ترسيخ مكانة المجموعة وشركاتها وتعزيز حضورها إقليميا وعالميا

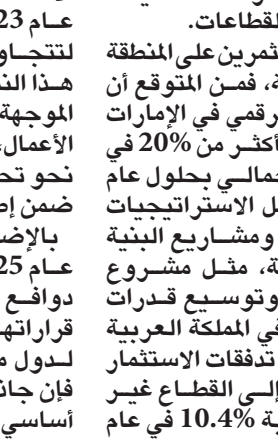

جون روك

لؤي جاسم الخرافي

عقدت الشركة القابضة المصرية الكويتية أمس الأول الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام 2024، وقد اعتمدت الجمعية جميع بنود الاجتماع، بما في ذلك اعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالي الماضي، وتقرير مراقب الحسابات.

وأقرت توزيع أرباح نقدية تعادل 14 % من القيمة الإسمية للسهم، بواقع 3.5 سنت أميركي للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 5 % من رأس مال الشركة المصدر والمدفوع، بحيث يحصل المساهم على سهم مجاني مقابل كل عشرين سهماً أصلياً، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

وقد صرح رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة المصرية الكويتية، لؤي جاسم الخرافي: "نفتخر بالأداء القوي الذي حققته المجموعة العام الماضي، حيث تمكنت من المحافظة على معدلات ربحية قوية في مختلف القطاعات التشغيلية، معرباً عن تطلعه إلى أن يكون عام 2025 نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من النمو والتوسع الانتقائي، مدفوعة بإستراتيجية طموحة تهدف إلى ترسيخ مكانة المجموعة وشركاتها التابعة، وتعزيز حضورها إقليمياً وعالمياً."

وأضاف: "ما حققناه من نمو في الإيرادات وزيادة في الاستثمارات يعكس صلابة المركز المالي للمجموعة، ومرونة نموذج أعمالها وقدرتها على تحقيق النمو المستدام في مواجهة التحديات التي طرأت على الأسواق محلياً وإقليمياً وعالمياً، وفي نفس الوقت، الإصرار على مواصلة النمو والتطوير والبحث عن الفرص الواعدة باستمرار."

وأشار إلى أن المجموعة تمكنت من تجاوز التحديات التشغيلية والاقتصادية التي شهدها عام 2024 بفضل كفاءة الاستراتيجية التي تنتهجها المجموعة ومرونة نموذج أعمالها، وهو ما ساهم في تعزيز قدرتها على تحقيق النمو المستدام وتعزيز مكانة المجموعة وشركاتها التابعة، وتعزيز حضورها إقليمياً وعالمياً."

وأضاف: "نتجه في عام 2025 نحو توسيع استثماراتنا، من خلال دخول السوق السعودي للمرة الأولى وكذلك إطلاق مشروعنا الجديد في شمال أوروبا، مع مواصلة نمو أعمالنا الحالية وتعزيز تواجدنا في السوق المصري"، مشيراً إلى أن الشركة تعتزم ضخ نفقات رأسمالية و تدرس فرصاً استثمارية إضافية بقيمة تتراوح بين 150 و200 مليون دولار خلال عامي 2025 و2026.

وأكد أن القابضة المصرية الكويتية مقبلة على حقبة جديدة من التطور، تعكس طموحاتها وخطط النمو المستقبلي، وكذلك سعيها الدؤوب لبناء مؤسسة أكثر تفاعلاً وتركيزاً على المستقبل.

واستعرض روك النتائج المالية التي حققتها المجموعة خلال العام الماضي، حيث ارتفعت إيرادات الشركة إلى 642 مليون دولار أمريكي، مصحوبة بنمو هامش الربح الإجمالي وهامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بنسبة 40 %، و39 % على التوالي، فيما سجل صافي الربح 185 مليون دولار أمريكي، مصحوبًا بنمو هامش صافي الربح بمقدار 2 نقطة مئوية ليصل إلى 29 %، بينما بلغ صافي الربح الخاص بمساهمي الشركة 163 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

وارتفعت إيرادات الشركة إلى 167 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأخير من عام 2024، بنسبة نمو على أساس ربع سنوي 9 % مدفوعة بنمو الإيرادات بمختلف القطاعات التابعة للشركة، وهو ما يعكس تحسن الأوضاع السوقية. وقد نجحت الشركة في الحفاظ على مستويات هوامش الربحية رغم التحديات الاقتصادية، حيث بلغ كل من هامش الربح الإجمالي وهامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 41 % و42 % على التوالي خلال الفترة. وسجل صافي الربح 46 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأخير من عام 2024.

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 119.65 نقطة

شركات (سنام) و(الإماراتية) و(تحصيلات) و(عقار) الأكثر انخفاضا

تداول 422.3 مليون سهم عبر 21758 صفقة نقدية بقيمة 118.7 مليون دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشرها العام 119ر65 نقطة بنسبة بلغت 1ر55 في المئة ليبلغ مستوى 7819ر91 نقطة وتم تداول 422ر3 مليون سهم عبر 21758 صفقة نقدية بقيمة 118ر7 مليون دينار نحو 364ر4 مليون دولار

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 85ر25 نقطة بنسبة بلغت 1ر21 في المئة ليبلغ مستوى 7129ر83 نقطة من خلال تداول 197ر8 مليون سهم عبر 9316 صفقة نقدية بقيمة 30ر7 مليون دينار (نحو 94ر2 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 134ر16 نقطة بنسبة بلغت 1ر63 في المئة ليبلغ مستوى 8378ر39 نقطة من خلال تداول 224ر5 مليون سهم عبر 12442 صفقة بقيمة 88 مليون دينار (نحو 270ر16 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 86ر95 نقطة بنسبة بلغت 1ر29 في المئة ليبلغ مستوى 6840ر68 نقطة من خلال تداول 160ر9 مليون سهم 7568 صفقة نقدية بقيمة 26ر7 مليون دينار نحو 81ر9 مليون دولار وكانت شركات (دلقان ع) و(الأولى) و(بيان) و(أسس) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (سنام) و(الإماراتية) و(تحصيلات) و(عقار) الأكثر انخفاضا.